

Distr.: General  
16 September 2011  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ١٤٠

وحدة التفتيش المشتركة

استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل تعليقاته على توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة" (JIU/REP/2010/10)، إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها.



## ألف - تعليقات عامة

- ١ - أقرت وحدة التفتيش المشتركة استعراضا للتنظيم والإدارة في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٠. وتضمن التقرير عن ذلك ما مجموعه ١٤ توصية، كانت توصية واحدة منها موجهة إلى مجالس إدارة المكتب؛ وواحدة موجهة إلى الجمعية العامة؛ و ١٢ توصية موجهة إلى المدير التنفيذي للمكتب.
- ٢ - وينوه المكتب بالتحليل المعمق الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة وبالتوصيات القيّمة التي قدمتها. وهو يأخذ الاستنتاجات على محمل الجد ويعتبرها أساسا لبرنامج من التحسينات المطلوبة في إدارته وممارساته البرنامجية والنظامية والإدارية. كما يقبل جميع التوصيات الـ ١٢ الموجهة إلى المدير التنفيذي ما عدا توصية واحدة.
- ٣ - وقامت إدارة المكتب بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة ستنفذ بموجبها التوصيات المقبولة في فترات مختلفة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وقد أنشئت بالفعل فرق عمل تتألف من ممثلين عن كل شعبة من الشعب الأربعة للمكتب بغرض إدارة عملية التنفيذ. وسيتولى تنسيق أعمالها بشكل وثيق مكتب المدير التنفيذي وشعبة الإدارة.
- ٤ - وعُرض التقرير أيضا على الدول الأعضاء في دورات كل من لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. إضافة إلى ذلك، أُجريت عروض ومناقشات بشأن التوصيات مع الدول الأعضاء خلال الاجتماعات الأخيرة للفريق العامل الحكومي الدولي الدائم المفتوح باب العضوية المعني بالشؤون المالية والحوكمة.

## باء - توصيات محددة

### التوصية ١

- دعت التوصية، الموجهة إلى اللجنتين، إلى عقد دورات مستأنفة مشتركة تكون بمثابة هيئة إدارة متكاملة مهمتها الإشراف على أنشطة المكتب المتعلقة بميزانيته وبرامجه.
- ٥ - أُنجز الإجراء المطلوب. وبدعم من أمانة المكتب، أجرى الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المعني بالشؤون المالية والحوكمة، والمكاتب الموسعة للجنيتين ورئيساهما مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة. وتشاور رئيسا اللجنتين مع جميع الدول الأعضاء بشأن مشروع مقرر أحيل إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس، قدم رئيس المجلس مشروع مقرر (E/2011/L.50) إلى الأعضاء، اعتمد بوصفه المقرر ٢٥٩/٢٠١١. وعملا بهذا المقرر، ستعقد اللجنتان اجتماعات مشتركة ابتداء من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

## التوصية ٢

دعت التوصية إلى إجراء استعراض جامع لكل الولايات المسندة إلى المكتب، بما في ذلك الموارد اللازمة والمخصصة، وطلبت من المدير التنفيذي أن يقدم إلى اللجنتين وثيقة تناول الأولويات.

٦ - يتناول المكتب حالياً وثيقة ترتيب الأولويات في إطار عملية تتم على مرحلتين. وتمثل الخطوة الأولى في إعداد استراتيجية مستكملة للمكتب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، على نحو ما تطلبه اللجنتان. وتجري مشاورات مع الدول الأعضاء في إطار الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية والحوكمة. وفي هذا الصدد، متى تمت الموافقة على الاستراتيجية، تتمثل الخطوة الثانية في وضع الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي سيكفل تنفيذ الأولويات التي تم تحديدها مع ما يقابلها من مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء. ومن المقرر عرض الإطار الاستراتيجي على لجنة البرنامج والتنسيق في الربع الثالث من عام ٢٠١٢.

## التوصية ٣

دعت التوصية، الموجهة إلى الجمعية العامة، إلى أن تكفل الجمعية تمويل وظائف المكتب الأساسية من موارد الميزانية العادية اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك من أجل تمكين المكتب من تنفيذ ولاياته على نحو متسق ومستدام.

٧ - من المفهوم أن الجمعية العامة قد تتاح لها فرصة تلبية هذه التوصية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

## التوصية ٤

تناولت التوصية التجزئة المادية لهيكل تمويل المكتب، وأوصت بأن يطلب المدير التنفيذي إجراء دراسة جدوى بشأن مزايا ومساوئ دمج صندوق برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وصندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٨ - يجري حالياً استعراض الدراسات والتقارير الموجودة بشأن دمج هذين الصندوقين الاستثنائيين. ومن المقرر إنجازها وعرضها لاحقاً على الفريق الحكومي الدولي وعلى اللجنتين في الربع الأول من عام ٢٠١٢.

## التوصية ٥

تناولت التوصية استراتيجية توزيع تمويل المكتب باقتراح اعتماد آلية مؤسسية تكفل الإشراف على وضعه المالي وتحديد التوزيع العام للموارد.

٩ - يخطط المكتب لتحديد ممارسات تحديد الأولويات الاستراتيجية، وتقييم حالات العجز في التمويل، وتخصيص أموال للأولويات، ووضع مبادئ توجيهية بشأن تخصيص الموارد. ومن المقرر اكتمال التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

## التوصية ٦

دعت التوصية إلى صياغة استراتيجية لجمع التبرعات من شأنها توسيع قاعدة مانحي المكتب.

١٠ - يجري بالفعل وضع مشاريع للكشف الأولي؛ وقد تم بالفعل تبادل المفاهيم والأفكار بشكل أولي على مستوى الفريق العامل. ومن المتوقع البدء في تنفيذ ما ينتج عن ذلك من مبادئ توجيهية وممارسات مؤسسية بحلول عام ٢٠١٢.

## التوصية ٧

دعت التوصية إلى إجراء استعراض وظيفي لكل شعب المكتب وأقسامه ووحداته حتى تتخرط داخل إطار عمل المكتب بعد إعادة تأكيده وترتيب أولوياته، على النحو المقترح في التوصية ٢.

١١ - يجري حالياً استعراض وظيفي بالموازاة مع وضع استراتيجية المكتب والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن المتوقع أن يستعان بنتائج الاستعراض في عملية لإعادة الهيكلة والتساوق تنتهي بالانتهاء من وضع وثيقة ترتيب الأولويات المشار إليها في التوصية ٢.

## التوصية ٨

دعت التوصية إلى تنفيذ آلية تنسيق شاملة من شأنها أن تحسن التوجيه التنفيذي للمكتب وإدارته.

١٢ - لقد شرع المكتب بالفعل في استعراض فعالية الممارسات الحالية بهدف اقتراح تحسينات. ومن المقرر اكتمال التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

## التوصية ٩

دعت التوصية المدير التنفيذي إلى أن يعرض تقييماً مستقلاً للبرمجة المواضيعية والإقليمية وأن يقدم تقريراً عن حالة تنفيذها وتأثيرها والدروس المستخلصة منها إلى لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بحلول نهاية ٢٠١٣.

١٣ - سيتم إدراج تقييم نهج البرمجة المواضيعية والإقليمية في خطة عمل وحدة التقييم المستقل لعام ٢٠١٢، وستعرض النتائج على مجالس الإدارة في عام ٢٠١٣.

## التوصية ١٠

دعت التوصية إلى إجراء مشاورات مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض استعراض مذكرة التفاهم الحالية واستكمالها.

١٤ - عُقد اجتماع أولي بين المدير التنفيذي ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيسان/أبريل ٢٠١١، وأقيمت خطوط اتصال بين شعبة الإدارة التابعة للمكتب ومكتب الشؤون الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بشأن ترتيبات العمل والخدمات المتعلقة بمذكرة تفاهم جديدة. ومن المقرر اكتمال التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

## التوصية ١١

دعت التوصية إلى أن يتخذ المدير التنفيذي مزيداً من التدابير من أجل تحسين التوازن بين الجنسين على مستوى الإدارة العليا، بما يشمل الممثلين الميدانيين.

## التوصية ١٢

دعت التوصية إلى وضع خطة عمل واضحة ترمي إلى توسيع تنوع القوى العاملة الفنية ومجمع الاستشاريين، خاصة من خلال النظر في جلب مزيد من المرشحين المنتمين لبلدان نامية.

١٥ - يجري تنفيذ التوصيتين ١١ و ١٢ بشكل مستمر. وكلاهما مشمول بالاتفاق المبرم بين المدير التنفيذي والأمين العام. وجرى تذكير كبار مديري المكتب بالالتزامات الواردة ضمن سجل قياس إنجاز الموارد البشرية، كما تجري مساءلتهم من خلال خطط عملهم الفردية.

### التوصية ١٣

دعت التوصية إلى إنشاء نظام داخلي يكفل رصد تنفيذ التوصيات التي قدمتها الأجهزة الرقابية ذات الصلة.

١٦ - يبحث المكتب حالياً جدوى توسيع خاصية قاعدة بياناته الحالية لتتبع مراجعة الحسابات بغرض إتاحة التتبع الإلكتروني لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الأجهزة الرقابية. ومن المقرر اكتمال التنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

### التوصية ١٤

دعت التوصية المدير التنفيذي إلى أن يضع أمين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تحت مسؤوليته المباشرة.

١٧ - لا يقبل المكتب هذه التوصية. ففي حين يدرك المكتب تماماً أهمية الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وضرورة العمل بالتنسيق الكامل مع ولاياته، فإنه لا يزال يرى أن التسلسل الإداري الحالي، الذي تكون الهيئة مسؤولة بموجبه أمام شعبة شؤون المعاهدات، والذي ستكون مسؤولة بموجبه أمام شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة ابتداء من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تسلسل فعال ولا يقوض بأي حال من الأحوال أهمية الهيئة وفعاليتها. ويتيح التسلسل الإداري الحالي للمدير التنفيذي معالجة مسائل الهيئة على مستوى الاستراتيجية، بينما يترك تسوية الجوانب العملية والتكتيكية لرئيس الشعبة المعنية.